كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

دراسة فى القانون الطبيعى فى الفكر الإغريقى والإسلامى

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون

من الباحث

عصام السيد محمد أبو العزم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / طه عوض غازى (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / محمد عبد المنعم حبشى (مشرفاً وعضواً)

أستاذ الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ محمد على الصافورى (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة المنوفية

الأستاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فودة (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق لشئون للدراسات العليا – جامعة بنها

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الباحث: عصام السيد محمد أبو العزم

اسم الرسالة : دراسة فى القانون الطبيعى فى الفكر الإغريقى والإسلامى

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : فلسفة القانون وتاريخه.

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح: ٢٠١٤

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عصام السيد محمد أبو العزم

اسم الرسالة : دراسة فى القانون الطبيعى فى الفكر الإغريقى والإسلامى

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / طه عوض غازى (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / محمد عبد المنعم حبشى (مشرفاً وعضواً)

أستاذ الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ محمد على الصافورى (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة المنوفية

الأستاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فودة (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق لشئون للدراسات العليا – جامعة بنها

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

﴿ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ

ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا

ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ

لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ٣ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة يوسف – الآية ٣)

إهـــداء

أهدى هذا الكتاب إلى روح أمى، وأبى، وأختى

الذين كانوا دافعا لى فى التقدم فى البحث، وكانوا خير معين لى فى الدنيا، ثم كانت روحهم الطاهرة خير معين فى مواصلة مشوار التعليم فى هذا المجال.
اللهم ارحمهم بما نفعونى به، وبما قدموا لى فى الدنيا.

كما أهدى هذا الكتاب إلى جميع إخوتى دون استثناء، وأبنائهم.

ولا أنسى أن أهديه إلى ابنة أخى وحبيبة قلبى ولاء.

إهداء خاص

إلى أستاذى الدكتور/ طة عوض غازى

إلى معلمى ومرشدى الذى جعله الله سندا لى فى إتمام هذا البحث، أهديه هذا العمل الذى كان له الفضل بعد الله عز وجل فى مساعدتى على إتمامه فجزاه الله الخير كله.

إلى أستاذى الدكتور/ محمد عبد المنعم حبشى

الذى جعله الله سببا فى إتمام هذا البحث، أهديه هذا العمل لعله يكون أمارة على حبنا له فى الله، فجزاه الله الخير كله.

الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فودة

قيمة كبيرة لا أنساها بقبولكم مناقشة هذه الرسالة، فجزاكم الله الخير كله.

الأستاذ الدكتور/ محمد على ألصافوري

لا أستطيع سوى تقديم شكرى وامتنانى، مقرًا بعجزي عن أن أوفيكم حقكم لما قدمتموه لى من معلومات قيمة لإتمام هذا البحث، ثم تفضلكم بقبولك مناقشة هذه الرسالة، فجزاكم الله الخير كله.

شكر وتقدير

الشكر للمشرفين، ومن ساعدنى فى إنجاز هذا العمل

أخيرا، أتقدم بعظيم شكرى إلى السيد الأستاذ الدكتور طه عوض غازى الأستاذ ورئيس قسم وفلسفة القانون وتاريخ الذى ساعدنى دون حدود لهذه المساعدة، وقام بتوجيهى إلى الكثير مما كنت أجهله، وكان خير عون لى فى بحثى هذا، وكان المدد -بعد الله- فى تحفيزى على إتمام هذا البحث؛ مما سهل على الكثير مما لاقيته من صعوبات؛ فلا يوجد أى شكر يوفيه حقه فى هذا، ولا أجد ما أقوله سوى جزاه الله كل الخير فيما صنعه لنا ولغيرنا دون انتظار أى أجر سوى مرضاة الله.

وكذلك أشكر الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم حبشى على العون الكبير الذى لاقيته منه فى أثناء البحث فى الشق الإسلامى.

وكذلك أتقدم بالشكر لجميع الأساتذة الأفاضل (كل باسمه)؛ لكل من لاقيت فى مرجع خاص به أو كتاب استعنت به لإتمام هذا البحث فيما ذكر فى المراجع الخاصة بهذا البحث وأخص البعض منهم:

الأستاذ الدكتور فايز محمد حسين

الأستاذ الدكتور السيد عبد الحميد فودة

الأستاذ الدكتور المرحوم محمد محمد فرحات

الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوي

الأستاذ الدكتور أحمد على عبد الحى إبراهيم

الأستاذ الدكتور محمد على الصافورى

الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم حبشى

مقدمة

١- <u>أهمية البحث وسبب اختياره:</u>

من أسباب اختيارنا لموضوع القانون الطبيعى أهمية هذا الموضوع وشمولة من الناحية الفكرية والأخلاقية والقانونية، وأيضا نبوغ حضارة بلاد الإغريق القديمة من صياغة طبيعة الفلسفة كنظام ذى ملامح إنسانية واضحة؛ حيث إنهم قد أبدعوا فى الفكر الفلسفى، وكذلك فى الفكر الإسلامى؛ حيث ظهر ذلك جليًا فى الفكر الأشعرى والمعتزلى.

إن مشكلة القانون الطبيعى تعد من أهم مشكلات تاريخ فلسفة القانون؛ حيث يعتبر القانون الطبيعى عنصرًا مشتركًا بين كل الأفكار؛ سواء قانونية أم فلسفية أم اجتماعية أم أخلاقية؛ ولذلك يعتبر القانون الطبيعى ضمن بعض أهم القضايا الفكرية المطروحة الآن على صعيد الحياة والدعوات المنطلقة لجهة عودتها إلى جذورها. ولعل أحدث الأصوات التى طالبت بحتمية العودة إلى قراءة أبجديات فكرة وجوهر "القانون الطبيعى" كان الفقية كريستوفيك، الذى يرى [١] أن على "جميع الناس وغيرهم الاعتراف باحتياجات الطبيعة البشرية التى تتجسد فى القانون الطبيعى[٢]، والاسترشاد بها فى صياغة قوانين إيجابية؛ أى تلك التى تصدرها السلطات المدنية والسياسية لتنظيم المجتمع". وبناء على ذلك فإن إنكار القانون الطبيعى والمسئوليات التى تترتب عليه يفتح -بشكل مأساوى- الطريق نحو النسبية الأخلاقية[٣]؛ على الصعيد

---

[١] Krystufek.signification do la fiction du- droit naturel. arch de philo. Droit. 1959.p.311

[2] M villey.abrege du droit naturel elassique. Archives de phi losophie du droit.no.6.sirey.1961.p.28

[٣] د/ السيد عبد الحميد فودة، جوهر القانون بين المثالية والواقعية ٢٠٠٥، ص ١٦ وما بعدها.، مكتبة الكتب العربية.

الفردى بشكل خاص، ومن ناحية سياسة الدولة بشكل عام. وهكذا يتم التشديد على أن "الدفاع عن حقوق الإنسان والتأكيد على كرامته أمر مسلم به أساسًا، وهنا نرى "ألا يشير القانون الطبيعى"[١] إلى أن هذا الأساس يعد من القيم القابلة للتداول الآن.

إن هذه التساؤلات الجوهرية حول حتمية فكرة القانون الطبيعى فى الكون وعن الرؤية لهذا القانون والتأثير الذى خلفه على أوروبا فى القرون الوسطى، وكذلك النقد الذى وجه لها من أنصار الاتجاه المثالى المعاصرين، والكثير من علامات الاستفهام التى نستهلها برؤية مختصرة –دون خلل– عن حاجة الإنسان –بادئ ذى بدء– إلى وجود قانون ينظم حضوره فى الكون، تعد دليلا على حاجة الإنسان إلى القانون الطبيعى[٢]. وهكذا يبقى أفضل وأقرب، بل أبسط تعريف للقانون، هو أنه ظاهرة اجتماعية ورباط وعقد يستهدف تنظيم سلوك الأفراد فى المجتمع، وما ينشأ بينهم من علاقات متعددة؛ ولذلك فالقانون يتأثر بكافة العوامل المؤثرة فى مجتمعنا الإنسانى؛ فهو يتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية؛ فيجب أن يتجاوب القانون مع مقتضيات هذه العوامل حتى يكون متفقا مع واقعنا ومستجيبا لأى تطور يحدث فيه.، وقد سعى الإنسان منذ أقدم العصور إلى تحقيق العدل فى صورة مثالية تسمو على قواعد القانون الموضوع بإرادة البشر.

---

[١] ادجار بود نهيمر، فلسفة القانون ومنهجه، ترجمة د. محمود زناتى، مجلة الدراسات القانونية التى تصدرها جامعة أسيوط يوينو ١٩٨٨، ص ٣١٥، وما بعدها.

[٢] ادجار بود نهيمر، المرجع السابق، ص ٣١٧.

وقد ظهرت أولى المدونات القانونية المعروفة فى بلاد بابل بأرض العراق؛ حيث جمع أحد ملوك بابل –ويدعى "أورنا موفي" حوالى سنة ٢١٠٠ ق.م– أقدم مجموعات القوانين المعروفة.

وأنشأ حكام بابليون مجموعات خلال القرون التالية، وصاغ الملك حمورابى خلال القرن الثامن عشر قبل الميلاد أكثر هذه المدونات أو المجموعات القانونية شهرة واكتمالا، ثم بعد ذلك تمكنت حضارة الإغريق القديمة من صياغة الفلسفة بوصفه نظاما ذا ملامح إنسانية.

ويعتبر القانون الرومانيوهو أول القوانين الرومانية المكتوبة، وقد كُتبت هذه القوانين على اثني عشر لوحاً مثبتة على منصة المتحدث في المحكمة الرومانية، حيث كانت تدور مناقشة الأمور المهمة. وقد كانت هذه القوانين ومع وجود .للمواطن الروماني الأسس التي تقوم عليها الحقوق الخاصة خلاف حول وجود وزمن هذا القانون إلا أن معظم الباحثين يعتبرون تاريخ .صدوره في سنة ٤٤٩–٤٥٠ ق.م

، ويقصد بذلك قانون قانونهم المدني قانون الألواح الاثني عشر الرومان اعتبر والخاص، وقد جاء هذا القانون من أجل كسر القانون العام المدينة في نطاق أحتكار رجال الدين للقانون وكذلك للسعي في مساواة الطبقة العامة بالأشراف

تعود تسمية القانون بهذا الاسم لأنه قد تم نشره على أثني عشر لوحاً في مدينة روما، وقد صيغت عبارات هذا القانون بعبارات موجزة وبأسلوب شعري يتسم بالشكلية القاسية. كما أنه أقتصر بالدرجة الأولى على قواعد التقاضي وبعض الأمور الأساسية فهو بالتالي لم يتضمن كل الأحكام القانونية ألتي كان المجتمع الروماني يتعامل من خلالها.

ومما لاشك فيه أن الحديث عن فكرة القانون الطبيعى بأنه قانون مطابق للعقل السليم، متفق مع الطبيعة، حديثٌ معلوم للجميع، ثابت على وجه

الدوام، ويعتبر القانون الحقيقى الذى لا يتغير من زمان أو مكان، ولا من اليوم إلى الغد، حيث تعبر قواعده عن الطبيعة ذاتها، سواء تمثلت فى دوافع الحيوان أو دوافع الإنسان، ولكنها بالطبع عند الإنسان أكثر تطورا.

ويترتب على ما سبق القول إن القانون الطبيعى هو المعيار الأكثر شمولا، الذى يتعين أن تسير عليه الجماعة؛ حيث تنبثق منه المبادئ الأساسية العامة؛ مثل مبدأ حرية الإنسان، ومبدأ المساواة بين البشر، ومبدأ تحريم الرق.

فيما يرى البعض أن القانون الطبيعى هو انعكاس لحكمة الله، مثلما هو القاعدة أو الحكمة التى تعلم الصواب؛ لأنه يفيض بالضرورة من ذاته العليا، ويحدد طبيعة الأشياء كما هى قائمة فى ذات الله –سبحانه وتعالى–.

٢:– أهداف البحث فى القانون الطبيعي:

القانون الطبيعي هو "مجموعة المبادئ التي يهتدي إليها المرء بفطرته تحت إرشاد العقل وتوجيهه" وإذا كان للطبيعة الفيزيائيّة قوانينها التي نشأت معها لتحكم حركتها وتحوّلاتها، مثل الجاذبيّة وغيرها فلم تأت مسقطة عليها، فإنّ القانون الطبيعي في المجال الإنساني هو ذلك القانون الذي لا يوضع بشكل مُصطنَع فيُسْقط على الإنسان ويُجبر على الخضوع له، وإنما هو القانون المستمد من فطرة الإنسان وعقله وطبيعته ذاتها، والتي تتجسّم في مجموع القيم التي صاغها الإنسان عبر خبراته المتراكمة، مثل قيمة الحريّة، وقد عبّر عنها عمر بن الخطّاب مثلا في قولة تعكس هذا البعد الفطري والطبيعي عندما قال: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا."وقد اختلفت صياغات مفهوم "القانون الطبيعي" بين الحضارات والمفكرين عبر الزمان والمكان نتيجة لاختلاف تحديد الطبيعة البشريّة وماهيتها؛ فقد وضع سقراط

وأفلاطون مثلا، أفكار القانون الطبيعي في العصور القديمة، واعتبر هذا القانون ضربا من ضروب قانون الله في العصور الوسطي، ثمّ استخدمه دعاته في القرنين السابع عشر والثامن عشر وما تلاهما، مثل سبينوزا ولوك وروسو ومونتسكيو.. لنقد الإقطاع وتأكيد أنّ المجتمع البرجوازي معقول وطبيعي. وقد كانت فكرة القانون الطبيعي عرضة لهجوم عنيف منذ ظهورها وخاصة من أنصار المذاهب الواقعيّة، ممّا دفع أنصارها لتعديلها لتنسجم مع الفكر الحديث وتجد رواجا.

في نشأة القانون الطبيعي:

إن الإدراك الطبيعى هو شيء مشترك بين البشر أجمعين؛ لذلك يتفقون فى قواعد الخير الأساسية كالامتناع عن الكذب والسرقة والتعدى، وإن كانوا يختلفون فى تفاصيل أخرى عائدة إلى ظروف الحياة وأطوارها؛ فالعقل الإنسانى الطبيعى ليس إلا الصورة التى شاءها الله وجعلها تطلب الخير بسجية طبيعية كيانية.

والثابت فعليا أنه لكل نوع من أنواع الكائنات الحية نظام يرتب حياته. ويبرز هذا النظام بشكل جلى لدى بعض منها؛ كالنمل والنحل، لكن خضوع هذه الكائنات للنظام يصدر عن الغريزة، فلا معرفة واعية لديها أو إرادة حرة فى التقيد بها. أما فى المجتمعات الإنسانية فالأنظمة مرتبطة بالعقل والإرادة[1]؛ أى أنها نوع من التعاقد بين الناس.

هنا يكون نشوء الاجتماع الإنسانى قد تم وفق قانون طبيعى يجسر "القانون الأزلي" للحياة؛ لأن الله خلق الإنسان مدنيا بطبعه ومالكا بالفطرة

[1] ادجار بود نهيمر، المرجع السابق، ص ٣١٩ وما بعدها.

لمبادئ الحق والخير الأساسية. ولا نقر بأن غاية الاجتماع هى استمتاع الناس بما يحبون، بل أنها سعى الإنسان إلى تحقيق طبيعته الإنسانية؛ أى تحقيق غايته كإنسان؛ ولذلك فإن على الدولة أن توفر له العون الذى يمكنه من ذلك.

وعلى الرغم من أن التشريع وممارسة الحكم يعودان إلى الدولة وإلى المبادئ الأخلاقية والدينية، فإن تشريعات الدولة تأتى متناغمة مع هذه المبادئ؛ لأن الغاية الزمنية التى تنشدها القوانين يجب أن تكون موجهة نحو غاية أبدية، لا زمنية، عائدة للإرادة الإلهية.

وهنا كما أن النفس تدبر الجسد، والأب يدبر الأسرة، والله يدبر العالم، كذلك على الحاكم أن يتولى تدبير الحياة المدنية.

ومهمات الدولة تقتضى حماية الناس من الأخطار الداخلية والخارجية، فالخطر الداخلى تتم الحماية منه استنادا إلى القانون الطبيعى للحياة، الذى يقضى بضمان حق الإنسان فى العيش استنادا إلى مبدأ العدالة، وبضمان حقه فى إنشاء علاقته بالآخرين استنادا إلى مبدأ المساواة. والخطر الخارجي الذي يهدد الدولة دائما في حالة عدم وجود قوانين طبيعية او عدالة بين افراد الدولة تؤدي الي تماسك الافراد في مواجهة تلك الاخطار وهنا يأتي القانون الطبيعي الذي يجعل افراد الوطنالذين يتمسكون به في مأمن انهم هم الاقرب الي العادلة وانهم يدافعون عن قيمة كبيرة هوالخيرهوكيانهم هم في دولة القانون

هذا الخير فى العدل والمساواة يقره العقل الطبيعى والقانون السرمدى الإلهى معا؛ لذلك يجب أن يكون هذا القانون السرمدى الذى ينص على كل المبادئ الخيرة مصدرا للتشريع؛ إذ لا يحق للحاكم وضع القوانين التى تتعارض وإرادة المشيئة الإلهية.

الحق الطبيعى والجذور الأبعد للقانون الطبيعي:

إن الطبيعة أكثر أهمية للإنسان، ولهذا فإن هناك فى المنظور الأخلاقى مكانا للعقل الذى يستطيع أن يميز القانون الأخلاقى الطبيعى، ويمكن للعقل أن يعرفه من خلال اعتبار ما هو جيد عمله، وما هو من الأفضل تجنبه لتحقيق السعادة العزيزة على قلب الجميع، والتى تفرض أيضا مسئولية تجاه الآخرين وبالتالى البحث عن الخير العام.

وبعباراة أخرى فإن فضائل الإنسان، ومنها الأخلاقية، متجذرة فى الطبيعة البشرية، وترافق الالتزام الأخلاقى، وتدعمه، وتدفع إليه. وكل البشر مؤمنين كانوا أو غير مؤمنين مدعوون، بحد ذاتهم، للاعتراف باحتياجات الطبيعة البشرية المعبر عنها فى القانون الطبيعى[١]، والاسترشاد بها فى صياغة القوانين الوضعية؛ أى تلك التى تصدرها السلطات المدنية والسياسية لتنظيم التعايش بين البشر.

ومما لاشك فيه أن الجذور الأبعد لفكر الشريعة الأبدية، كما تظهر فى قصد الخلق الإلهى، مبدأ أولىّ ومتسامٍ على كل نظام. ومن الشريعة الأبدية الإسلامية ينبع الحق الطبيعى ويستمد منها معناه.

والمحقق أيضا أن الفكر الإسلامى أدخل اختلافا آخر عن الفكر بالإنسان؛ لأن الحق الطبيعى هو بمثابة قاعدة ونظام لجماعة إنسانية، وهو يعتمد على العقل والحرية. وفى الإنسان المخلوق العاقل فإن الخضوع للشريعة الإسلامية هو اشتراك إيجابى فى العناية الإلهية، وبالتالى فالإنسان المخلوق الذى كرمة الله، والمسلط على العالم هو عناية لنفسه وللآخرين على صورة العناية الإلهية.

---

[١] ادجار بود نهيمر، المرجع السابق، ص ٣٢٠ وما بعدها.

٣- صعوبات البحث فى القانون الطبيعي

وكشأن كافة القضايا التى تتقاطع فيها النسبيات بالمطلقات كان لابد أن يخضع طرح القانون الطبيعى للنقد؛ فطوال القرن التاسع عشر تعرض هذا القانون الطبيعى لهجوم عنيف شكك فى صحة فحواه، وكان فى مقدمة مهاجمى مذهب القانون الطبيعى أصحاب المذهب التاريخى، الذين استندوا فى حججهم على الواقعية. ومن هذه الانتقادات ما يلي:

* أن القول بفكرة الخلود والثبات التى يتميز بها القانون الطبيعى فى منطق أنصاره هو قول غير صحيح يكذبه الواقع وينفيه التاريخ؛ فالقانون وليد البيئة الاجتماعية وحدها، وهى متغيره فى الزمان والمكان؛ فمن غير المعقول أن يثبت القانون على حال واحدة.

* أما القول بان العقل البشرى هو الذى يكشف عن قواعد القانون الطبيعى؛ فإن ما يترتب عليه هو اختلاف هذه القواعد باختلاف الأشخاص الذين يستخلصونها بعقولهم؛ ومن ثم تختلف قاعدة القانون الطبيعى من شخص إلى آخر فى مسألة واحدة.

* فيما يخص النزعة الفردية التى ألزمت مذهب القانون الطبيعى طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتى تأكدت فى عهد الثورة الفرنسية ووجدت طريقها إلى معظم نصوص "تقنين نابليون"، وكذا إعلان حقوق الإنسان؛ كل ذلك أبرز ودعم هذه النزعة التى ترى أن المجتمع يعمل على كفالة يتمتع بها دون أن ينقص منها أو يقيدها.

هذا الاتجاه النقدى يذهب إلى أن القول بوجود قواعد ثابتة خالدة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان لم يثبت من الناحية التاريخية، ورواد المدرسة التاريخية القانونية؛ مثل "سافني"، يرون أن القانون هو تعبير عن روح كل شعب وانعكاس لعبقريته الخاصة؛ ولا يجوز بالتالى أن نقيد قواعد القانون

الوضعى فى دولة معينة بمبادئ ثابتة خالدة بحجة أن تلك المبادئ تنتمى إلى القانون الطبيعى.

ويرى فريق ثالث أن مبادئ القانون الوضعى لا جدوى منها من الناحية العملية؛ فالتسليم بجدواها يقتضى ترتيب بعض النتائج التى تكفل لتلك المبادئ قدرا من الفعالية؛ فقد كان يتعين من ناحية أن نفرض على الدولة واجب احترام القانون الطبيعى. كما يجب من ناحية أخرى أن نعترف للأفراد بقدرة مخالفة القاعدة القانونية الوضعية إن خالفت قواعد القانون الطبيعى. وهنا نسجل أن التاريخ يثبت لنا أن أى مجتمع سواء أكان عربيًّا أم غربيًّا، لم يتوصل إلى إقرار هاتين النتيجتين بطريقة محددة.

وتبقى الإشارة إلى أنه من بين المآخذ على نظرية القانون الطبيعى أن مبادئها اتخذت منطلقا للنزعة الفردية، وقد أدى ميلاد الفكر الاشتراكى الحديث إلى مهاجمة الفلسفة الفردية؛ وبالتالى إلى مهاجمة نظرية القانون الطبيعى؛ فقد اتجه الفكر الاشتراكى إلى تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الخاصة لكل فرد من أفراد الجماعة.

وبناء على ذلك فسوف يكون بحثنا هو دراسة القانون الطبيعى فى الفكر الإغريقى والإسلامى إن شاء الله القدير.